

دراسة أثر بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي على مؤشر التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015

أ. توفيق غفصي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

د. زيتوني كمال

جامعة محمد بوضياف المسيلة

ملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة حقيقة العلاقة التي تربط بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي ومؤشر التطور المالي، لأنه بالرغم من الإجراءات العديدة التي اتخذتها الدولة من خلال عزل الاقتصاد الوطني عن التقلبات التي تحدث في أسعار النفط لم يتم تخفيف الصدمات الخارجي؛ باستخدام منهجية الاقتصاد القياسي تم تحليل الدراسة، حيث تم اعتبار أن أسعار النفط متغير تابع، في حين تم اعتبار أن مؤشر التطور المالي متغيرات مستقلة، حيث كانت الإشكالية تدور حول تأثير المتغير التابع الممثل في السيولة المحلية على المتغيرات المستقلة الممثل في سعر البترول، معدل التضخم. الكلمات المحورية: استقرار اقتصادي، معدل التضخم، معامل السيولة، سعر البترول، الصدمات الاقتصادية.

Abstract:

The objective of this study is to find out the real relationship between the variables of economic stability and the index of financial development, because despite the many measures taken by the state by isolating the national economy from fluctuations in oil prices, The analysis of the study, where oil prices were considered to be variable, was considered to be independent variables. The problem was the effect of the dependent variable on local liquidity on the independent variables of oil price and inflation.

Key words: economic stability, inflation rate, liquidity factor, oil price, economic shocks

مقدمة عامة:

إن سياسات الاستقرار الاقتصادي من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني، سواء الدول المتقدمة أو النامية، وذلك من السياسة النقدية حيث تقوم السلطات النقدية من خلال هذه السياسة (بالإضافة إلى سياسات أخرى) بتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة (نمو، استقرار، توظيف...الخ).

وقد استخدمت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة (1980-2015) العديد من أدوات تلك السياسة؛ ومن أهم هدي الأدوات نجد السيولة المحلية والتي استهدفت في مجملها تحقيق توازن النمو الاقتصادي كمدخل رئيسي لزيادة العرض الكلي وما يتطلبه من زيادة مستويات الاستثمار والتوظيف وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية، ومن مشكل البطالة ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

تعد الجزائر واحدة من الدول البترولية التي يعتمد اقتصادها على الموارد البترولية بنسبة 98% من إجمالي الصادرات، حيث تعتبر المصدر الأساسي للعملة الصعبة وهذا ما يترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت توازن سعر الصرف مرهون بصدمات أسعار البترول الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العمومية ومدى توفر النقد الأجنبي، حيث أن الارتفاع المستمر الذي شهدته الأسعار منذ سنة 2003 أدى إلى ارتفاع كبير في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، وقد صاحب هذا النمو انخفاض معدلات البطالة وانخفاض معدل التضخم.

يظهر مما سبق أن الدول ذات الهيكل الاقتصادي فير المتنوع ويعتمد على قطاع المحروقات سوف يتعرض اقتصادها الكلي لتقلبات أسعار البترول ومن هنا يمكن تحديد الإشكالية دراستنا على النحو التالي:

ما هي الآثار الاقتصادية لعدم استقرار بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015 ؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة المطروحة ضمن متطلبات هذه الدراسة تقتضي الفرضية الرئيسية التالية:

إن انعكاس بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015

مبشرات اختيار الموضوع:

لقد قمت باختيار هذا الموضوع لأنه خاص بالاقتصاد الجزائري بالإضافة نظرا لكون الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كلي على الربيع البترولي.

أهداف الدراسة:

تهدف إلى تحليل العوامل الاقتصادية المؤدية إلى حدوث تقلبات في سوق البترول وبها نحاول التعرف على آثار تقلبات أسعار البترول على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر وتقييم تقلبات أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في العرض النقدي بالمفهوم الواسع، معدل التضخم، خلال الفترة من 1980 إلى 2015.

أهمية الدراسة:

أصبح موضوع التطور المالي هو أساس الاقتصاد في الجزائر فمن الضروري معرفة أثر تقلبات أسعار البترول على التطور المالي والوساطة البنكية، ولقد تزايد الاهتمام بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة نظرا للانخفاض الغير مسبوق لأسعار البترول.

حدود الدراسة:

سيتم التركيز في هذه الدراسة على معرفة آثار مؤشرات التطور المالي على الاقتصاد الجزائري والتي شملت مجموعة من المؤشرات بداية من 1980 إلى غاية 2015.

منهج الدراسة:

سنستخدم المنهج الوصفي والتاريخي من أجل وصف التطور مؤشرات التطور المالي كما تم استخدام المنهج التحليلي في دراسة وتحليل الإحصائيات الخاصة مؤشرات التطور المالي وبعض المتغيرات التوازن الداخلي. المنهج الاستقرائي: فنستخدمه في الفصل التطبيقي باللجوء إلى أدوات القياس الاقتصادي في قياس العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

تقسيمات الدراسة:

- ✓ المقدمة:
- ✓ المحور الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي والسياسات المحققة له.
- ✓ المحور الثاني: عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة لمؤشر التطور المالي في الجزائر.
- ✓ المحور الثالث: دراسة التقدير لدالة مؤشر التطور المالي حسب نماذج الانحدار الذاتي.
- ✓ الخاتمة:
- ✓ الملاحق:

المحور الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي والسياسات المحققة له.

تبحث السياسة الاقتصادية بمختلف أدواتها عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي و مواجهة كل الأسباب و الظروف التي تحيد الاقتصاد عن استقرار وذلك لما يخلفه عدم الاستقرار الاقتصادي من تشوهات على مختلف مركبات الاقتصاد سواء الكلية أو الجزئية ؛

أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهميته

تسعى الدول مهما كانت اقتصاديتها متقدمة ناشئة أو نامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك لما له من أهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي الكلي و الجزئي، و يتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق معدلات منخفضة أو مقبولة بمعدلات التضخم و تحقيق معدلات النمو موجبة مقبولة و معدلات البطالة منخفضة و مستوى المعيشة أفضل و كذا استقرار في أسعار الصرف و التوازن في ميزان المدفوعات و تجنب أزمات في مختلف أنواعها و تحقيق الاستقرار في النظام المالي المصرفي¹.

أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعتبر مهما لتفادي و تجنب الأزمات المالية و الاقتصادية و يسمح أيضا بتفادي التقلبات و التذبذبات الاقتصادية، فمعدلات التضخم مرتفعة، أو تقلبات كبيرة في أسعار الصرف و في أسواق المالية قد تزيد من مشكل عدم اليقين في المستقبل و تضعف الاستثمار مما يؤثر سلبا على معدلات النمو و على مستوى المعيشة، و قد تعمل الأسواق الحرة على خلق نوع من عدم الاستقرار و لذا يقوم صناع السياسات بالحد من عدم استقرار هذا بدون الضغط على قدرة الاقتصاد على الرفع من معدلات النمو و الإنتاجية و الكفاءة².

و تبرز أهمية الاستقرار المالي و الاقتصادي على المستويين المحلي و حتى على المستوى الدولي و ذلك لمدى الترابط القوي بين مختلف الاقتصاديات عبر العالم، إذ يؤدي حدوث أزمة ما في أي مكان إلى انتشار و انتقال أثارها بسرعة إلى باقي اقتصاديات دول و لهذا فإن استقرار الاقتصادي هو مسألة تعني كل اقتصاديات العالم سواء المتقدمة ، الناشئة و حتى النامية منها .

وكان هناك إجماع معظم الاقتصاديين خاصة في العقود الأخيرة على أن المدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار لما له من آثار ايجابية على مختلف مركبات الاقتصاد الكلي كما سنبينه لكن حدة و التكاليف الأزمات المالية و منها الأزمة المالية الحالية جعلت من الاستقرار النظام المالي و المصرفي أمرا ضروريا و مطلوبا بشدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و استدامة النمو على مدى المتوسط و الطويل .

ثانياً: أهم السياسات الاقتصادية المنشودة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

تتوفر لدى الحكومات مجموعة من السياسات تعتبر من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية للدولة ، وإن من أهم هذه السياسات وهي البرامج الاقتصادية، شرعت الجزائر، منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة ميزانية مالية توسعية، حيث خصصت موارد مالية كبيرة، في ظل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، لتنفيذ برامج الاستثمارات العمومية على طول الفترة من 2001 إلى 2014

1. أهداف برامج الإنعاش الاقتصادي.

تتمثل أهداف سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي³:

- تنشيط الطلب الكلي؛

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

2. مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001

خصص لهذا البرنامج مبلغا قدر بحوالي 525 مليار د.ج، والتي خصصت للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية⁴؛

والجدول التالي يوضح مايلي:

جدول رقم 1: التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات 2000-2004

القطاعات	المبلغ بملايير د.ج	النسبة (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	45	8.6
المجموع	525	100

المصدر: نبيل بوفليخ، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2004، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص ص 252

3. مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009.

في هذا الصدد، قد تم تخصيص مبلغ إجمالي قوامه 4207.7 مليار د.ج من أجل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009 ويوضح الجدول رقم 2.

جدول رقم 2: التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل قطاع 2005-2009

القطاعات	المبلغ بملايير د.ج	%
أولا - برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها:	1908.5	45.42%
ثانيا - برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها:	1703.1	40.52%
ثالثا - برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها:	337.2	8.02%
ربعا - تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:	203.9	4.85%
خامسا - برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال.	50.0	1.19%
المجموع	4207,7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 - 2009، ص 5، 6، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissanc e.pdf> (12/08/2017) (بتصرف)

- إرتفاع المبلغ الإجمالي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009 بحوالي 4202.2 مليار د.ج مقابل 525 مليار د.ج والتي خصصت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي بحوالي 8 مرات؛

- زيادة إهتمام الدولة بتحسين ظروف معيشة السكان حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1908.5 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 45.20% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛

- إهتمام الدولة بتطوير المنشآت القاعدية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1703.1 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 40.52% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛

- إهتمام الدولة بدعم برامج دعم التنمية الاقتصادية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 337.2 مليار د.ج، أي أنه إستحوذ على ما نسبته 08.20% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
 - إهتمام الدولة بتطوير وتحديث الخدمات العمومية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 203.9 مليار د.ج، أي أنه إستحوذ على ما نسبته 04.85% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
 - إهتمام الدولة بتطوير وتحديث التكنولوجيات الجديدة للاتصال حيث خصص لهذا الباب مبلغ 50.0 مليار د.ج، أي أنه إستحوذ على ما نسبته 01.19% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.
- ويظهر هذا من خلال الجدول رقم 3.

4. برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014.

يمثل برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 يعادل 286 مليار دولار أمريكي، ويشمل جزئين، الأول: برنامجا جاريا إلى نهاية سنة 2009 بمبلغ 9680 مليار د.ج أي ما يعادل 130 مليار دولار، الثاني: برنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار د.ج أي ما يعادل 156 مليار دولار⁵.

وأهم ما يشير إليه الجدول رقم 3 مايلى:

جدول رقم 3: بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2014

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	3.60	2.80	3.30	2.70	3.47
معدل نمو (%)	1.56	0.73	1.16	0.55	1.31
معدل البطالة (%)	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6
معدل التضخم	1.40	4.30	8.90	3.30	2.90
فائض التوازن التجاري مليار د.ج	842.10	1515.91	1367.74	477.61	-249.81
سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي	80.15	112.94	111.05	109.55	100.77

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، <http://www.ons.dz>، تاريخ الاطلاع بيانات البنك الدولي، <http://data.albankaldawli.org>، تاريخ الاطلاع: 12 جويلية 2017 ويشير الجدول رقم 3 مايلى⁶:

- تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 3.47% كأقصى قيمة لها سنة 2014، ومعدل 2.70% كأدنى قيمة لها سنة 2013 بينما تم تسجيل معدلات نمو موجبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 1.56% كأقصى قيمة لها في سنة 2010 وأدنى قيمة لها : 0.55% سنة 2013؛
- إستقرار معدلات البطالة في حدود 10% في المتوسط؛
- تذبذب معدلات التضخم بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت 1.40% كأدنى قيمة لها سنة 2010 بينما بلغت معدل 8.90% كأدنى قيمة لها سنة 2012؛
- تذبذب مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري، حيث بلغ أقصاه في حدود 1515.91 مليار د.ج سنة 2006، مع تسجيل عجز قدر بحوالي 249.88 مليار د.ج سنة 2014، وذلك نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي تراجع صادرات المحروقات؛

المحور الثاني: عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة لمؤشر التطور المالي في الجزائر.

إن الهدف الرئيسي لاستخدام تحليل السلاسل الزمنية هو معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة المدروسة في الفترات الزمنية من أجل استخراج القيم المتوقعة لهذه الظاهرة. وفق الأساليب النظرية المستعملة في ذلك، لتحليل التغيرات السنوية للسلاسل محل الدراسة في الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2015*؛

أولا: تحليل المتغيرات مؤشر التطور المالي في الجزائر

إن أهم العوامل التي تأثر في دالة الاستقرار المالي كما هو في الجدول التالي:

جدول رقم 4: العلاقة بين متغيرات النموذج دالة الاستقرار المالي في الجزائر

المتغير	الرمز	خصائص المتغير
معدل السيولة	RL	مؤشر التطور المالي
سعر البترول	PP	الاستقرار الاقتصادي
معدل التضخم	INF	

المصدر: من إعداد الباحثين

ثانيا: دراسة اختبارات الاستقرار في النموذج

يتم دراسة استقراره النموذج وفق المنهجية التالية:

1. درجة التأخير للمتغيرات:

يتم بتحديد درجة التأخير، وحسب برنامج الإحصائي EViews.9 يكون تلقائيا:

2. اختبار ADF:

إن اختبار ADF من أهم اختبارات الإستقرارية، بالإضافة إلى ذلك فهو يمكن أن يدلنا على أبسط طريق لجعل

السلسلة تستقر، حيث تحصلنا على النتائج التالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول رقم 5: نتائج اختبار ADF لمتغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5%

دالة الاستقرار المالي الدولي المستوى: Level						الاختبار/المتغيرات
بدون قاطع واتجاه العام		القاطع واتجاه العام		اتجاه العام		ADF
ت الجدولية	ت محسوبة	ت الجدولية	ت محسوبة	ت الجدولية	ت محسوبة	
1,950-	0,250	3,544-	-2,671	2,948-	-1,658	Log(PP)
1,950-	0,458	3,544-	-1,101	2,948-	-1,108	Log(RL)
1,950-	0,594-	3,544-	-2,944	2,948-	-2,571	Log(INF)
المستوى 1st Difference						الاختبار
بدون قاطع واتجاه العام		القاطع واتجاه العام		اتجاه العام		ADF
ت الجدولية	ت محسوبة	ت الجدولية	ت محسوبة	ت الجدولية	ت محسوبة	
1,951-	163,6-	-3,574	055,6-	2,957-	055,6-	dLog(PP)
1,951-	305,5-	-3,574	203,5-	2,957-	203,5-	dLog(RL)
1,951-	665,8-	-3,574	516,8-	2,957-	516,8-	dLog(INF)

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews.9)

كخلاصة لاختبار الاستقرار نجد:

$D \log(PP)$ مستقرة، $\log(PP)$ متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن: $\log(PP) \rightarrow I(1)$.

$D \log(RL)$ مستقرة، $\log(RL)$ متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن: $\log(RL) \rightarrow I(1)$.

$D \log(INF)$ مستقرة، $\log(INF)$ متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن: $\log(INF) \rightarrow I(1)$.

3. اختبار علاقة التكامل المتزامن.

حسب النتائج التي تحصلنا عليها مسبقا وجدنا أن السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، وفي ظل

المعطيات والنتائج السابقة سنركز على الفرضيتين التاليتين:

✓ الفرضية الأولى: اختبار الأثر؛

✓ الفرضية الثانية: اختبار القيمة الذاتية العظمى.

أولا: درجة تأخير مسار VAR(1):

قبل القيام بعملية الاختبار والتقدير يجب تحديد درجة تأخير المسار VAR، وهذا بالاعتماد على المعيار AIC

وبالاستعانة ببرنامج Eviews كانت قيم هاذين المعيارين كما يلي:

جدول رقم 6: تحديد درجة تأخير المسار VAR

درجة التأخير	AIC
P=1	175,7
P=2	028,2
P=3	367,2
P=4	939,2

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews.9)

بالاعتماد على المعيار Akaike وجدنا أن درجة التأخير هي (P=1).

ثانيا: اختبار جوهنسون (Johansen):

من خلال برنامج EViews.9 تحصنا ان درجة التأخير المقبول للمسار VAR هو P=1، ومنه سنجري الاختبار على نموذج للمسار (1) VAR، وذلك بالاعتماد على الفرضيتين السابقتين.

الفرضية الأولى: اختبار الأثر؛

من خلال برنامج EViews.9 تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم7: اختبار الأثر وفق نموذج جوهانسن

دالة الاستقرار الدولي في الجزائر			
johansen	T statistic	Valule 5%	
r=0	14,59	21,13	
r=1	9,15	14,26	
r=2	1,78	3,84	

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews.9)

حسب الجدول أعلاه إن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية هي:

$$i / H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$$

$$ii / H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$$

$$iii / H_0 : r = 2 / H_1 : r > 2$$

في الفرضية (i) نقبل الفرضية H_1 ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أكبر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيمة 14.59، أما القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي 21.13. حيث: لا توجد علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة؛

في الفرضيات (ii)، (iii) نقبل الفرضية H_0 ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أصغر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيم التالية: 9.15، 1.78، أما القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% فهي على التوالي: 14.26، 3.84

ومنه لدينا $rang\eta = 0$. أي أن لا توجد علاقات التكامل المتزامن

المحور الثالث: دراسة التقدير لدالة مؤشر التطور المالي حسب نماذج الانحدار الذاتي.

بعد أن توصلنا إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المدروسة، فإن المرحلة التالية في تحليل الانحدار الذاتي هي مرحلة التقدير واهم الاختبارات؛

أولاً: التقدير.

من نتائج اختبار التكامل المتزامن نكون أمام حالة:

- تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) على شكل مستويات.

1- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

من نتائج التقدير، نلاحظ أن معادلات كل من .D(Dlogpp).D(Dlogrl).D(Dloginf).D(Dloger). مفسرة على التوالي بـ 35.75%، 59.16%، 74.61% و 51.07%، وهي نسب مقبولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$. كما أن إحصائية

فيشر المحسوبة بالنسبة للمعادلات هي أكبر من قيمة فيشر الجدولة 2.69، فإن نموذج شعاع تصحيح الخطأ المقدر مقبول من الناحية الإحصائية.

2- تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR):

من نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي :

- تفسير نتائج التقدير بالنسبة لمعادلة لوغاريتم الاحتمالات الأجنبية (log(ER):

$$\text{LOGRL} = 0.86 \cdot \text{LOGRL}(-1) + 0.03 \cdot \text{LOGPP}(-1) - 0.0571 \cdot \text{LOGINF}(-1) + 0.57$$

$$R^2=0.8503 \quad F= 58.70 \quad n=36$$

نلاحظ أنه إذا ارتفع سعر البترول خلال الفترة (t-1) بمقدار وحدة واحدة، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع معامل السيولة خلال الفترة (t) بمقدار (0,03%)، في حين نلاحظ وجود علاقة طردية بين سعر البترول ومؤشر التطور المالي بحيث قدرت المرونة بـ (0,03).

كذلك نلاحظ وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومؤشر التطور المالي بمرونة تقديري (-0,057%)

أما إذا تفحصنا النموذج من الناحية الإحصائية نلاحظ أن معامل التحديد ($R^2 = 0,85$) هو قوي جدا، حيث أن 85% من التغيرات الحاصلة في LOGRL يمكن تفسيرها من خلال كل المتغيرات المؤخرة بفترة (t-1).

نفس الشيء يمكن ملاحظته من خلال إحصائية فيشر المحسوبة، حيث أن هذه الأخيرة أكبر من F الجدولة. وبالتالي فإن المعنوية الكلية للمتغيرات تساهم في تفسير المتغير التابع.

ومنه يمكن القول أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية والاقتصادية كون أن مؤشر التطور المالي تتحكم فيه عوامل عديدة خارجية عن الاقتصاد الجزائري كقوى العرض والطلب في السوق البترولية ؛

رابعا: ديناميكية النموذج (VAR).

حيث يتم تحليل النموذج القياسي وفق المنهجية التالية:

1. تحليل الصدمات (دوال الاستجابة):

إن نماذج الانحدار الذاتي (VAR) تسمح بتحليل الصدمات العشوائية من خلال قياس أثر التغير المفاجئ في متغيرة ما على باقي المتغيرات، يسمح لنا هذا التحليل للصدمات العشوائية بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات خلال دراستنا لدوال الاستجابة، سنقوم بتطبيق صدمات في الفترة الأولى، ثم نقوم بدراسة أثرها على باقي المتغيرات على مدى 10 سنوات ؛

✓ صدمة أسعار البترول على مؤشر التطور المالي :

نلاحظ من خلال تحليل الصدمات حيث أنه يؤدي الى عدم استجابة فورية مؤشر التطور المالي في السنة نفسها ، ثم خلال السنة الثانية بعد حدوث الصدمة سيؤدي إلى انخفاض مؤشر التطور المالي بـ 0,02 ، ثم تنخفض في السنوات الموالية وتبقى متذبذبة طيلة فترة الصدمة لتصل إلى 0,04 في السنة الثامنة ثم تبقي في انخفاض في السنتين المتبقيتين لتصل إلى 0,029 في السنة العاشرة ولا يرجع الى حالة التوازن، مما يدل أن مؤشر التطور المالي سيتأثر لصدمات أسعار النفط في الأجل القصير؛

✓ صدمة معدل التضخم على مؤشر التطور المالي :

خلال دراستنا لدوال الاستجابة، سنقوم بتطبيق صدمات في الفترة الأولى، ثم نقوم بدراسة أثرها على باقي المتغيرات على مدى 10 سنوات، حيث يؤدي الى عدم استجابة فورية مؤشر التطور المالي في السنة نفسها ، ثم خلال السنة الثانية بعد حدوث الصدمة سيؤدي إلى انخفاض في مؤشر التطور المالي بـ 0,04 خلال السنة الثانية بعد حدوث الصدمة، ثم ترتفع في السنوات الموالية وتبقى متذبذبة طيلة فترة الصدمة لتصل إلى 0,047 في السنة العاشرة ويرجع الى حالة التوازن ، مما يدل أن مؤشر التطور المالي لن يتأثر لصدمات معدل التضخم في الأجل القصير؛

2. تحليل التباين:

إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ، وهذا من خلال كتابته بدلالة تباين خطأ التنبؤ لكل متغيرة، وحساب نسبة كل تنبؤ من التباين الكلي للحصول على نسبته المئوية.

جدول رقم 8: تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة $\log(RL)$

V	Log(RL)	Log(PP)	Log(INF)
02	%88.80	%2.07	%9.11

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews.9)

- تباين خطأ التنبؤ لـ: $\log(RL)$ ناتج بنسبة %88.80 عن قيمه السابقة في المدى القصير، حوالي %2.07 عن تجديدات $\log(PP)$ ، حوالي %9.11 عن تجديدات $\log(INF)$

جدول رقم 9: تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة $\log(PP)$

V	Log(RL)	Log(PP)	Log(INF)
02	%6.25	%91.15	%1.59

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews.9)

- تباين خطأ التنبؤ لـ: $\log(PP)$ ناتج بنسبة %91.15 عن قيمه السابقة في المدى القصير، حوالي %1.59 عن تجديدات $\log(INF)$ وحوالي %6.25 عن تجديدات $\log(RL)$.

جدول رقم 10: تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة $\log(INF)$

V	Log(RL)	Log(PP)	Log(INF)
02	%2.30	%4.21	%93.47

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews.9)

- تباين خطأ التنبؤ لـ: $\log(INF)$ ناتج بنسبة %93.47 عن قيمه السابقة في المدى القصير، حوالي %4.21 عن تجديدات $\log(PP)$ ، وحوالي %2.30 عن تجديدات $\log(RL)$.

من هذه النتائج نستنتج أن:

- تأثير صدمة من $\log(ER)$ على $\log(PP)$ يكون أكبر من تأثيرها على باقي المتغيرات.
- تأثير صدمة من $\log(PP)$ على $\log(INF)$ يكون أكبر من تأثيرها على باقي المتغيرات.
- تأثير صدمة من $\log(INF)$ على $\log(RL)$ يكون أكبر من تأثيرها على باقي المتغيرات.

3. دراسة السببية:

يمكننا استنتاج العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة في الدراسة كمايلي:

جدول رقم 11: نتائج اختبار Granger لدراسة السببية بين المتغيرات

الملاحظة	probabilité	T-Fisher F_{cal}	الفرضيات
لا توجد علاقة سببية وحيدة، الاحتمالات الأجنبية يتسبب في سعر البترول	0,21	1,92	LOGGPP لا يسبب LOGRL
	0,87	0,13	LOG RL لا يسبب LOG PP
توجد علاقة سببية بين المتغيرات: معدل التضخم والاحتمالات الأجنبية	0,01	4,85	LOGINF لا يسبب LOGRL
	0,06	2,96	LOGINF لا يسبب LOGRL
لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات: معدل التضخم وسعر البترول	0,2847	1,31	LOGINF لا يسبب LOGGPP
	0,5253	0,66	LOGINF لا يسبب LOGGPP

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews.9)

من خلال الجدول نسجل التفسيرات التالية:

1. من خلال قيمة احتمال الخطأ (Prob) أقل من 5%، نقبل فرضية عدم وجود سببية بين سعر البترول ومؤشر التطور المالي، بينما نرفض الفرضية الثانية التي تشير إلى وجود علاقة سببية بين الاحتمالات الأجنبية وسعر البترول؛

2. من خلال قيمة احتمال الخطأ (Prob) أكبر من 5%، نقبل فرضية عدم وجود سببية بين مؤشر التطور المالي ومعدل التضخم؛
3. من خلال قيمة احتمال الخطأ (Prob) أقل من 5%، نقبل فرضية وجود سببية بين معدل التضخم ومعامل السيولة، بينما نقبل الفرضية التي تشير إلى وجود علاقة سببية بين معامل السيولة ومعدل التضخم؛

الخاتمة العامة:

إن الدراسة التطبيقية حول علاقة متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، بحيث حاولنا حصر مختلف المتغيرات المفسرة والتي تتأثر بتغيرات الاستقرار المالي في الدول محل الدراسة، فقمنا بتطبيق منهجية أشعة الانحدار الذاتي على معطيات سنوية فكانت النتائج مقبولة إحصائيا وقياسيا، واقتصاديا كانت مقبولة نسبيا. ما يمكن إستخلاصه من خلال هذه الدراسة هو أن:

بعد الدراسة القياسية توصلنا إلى النتائج التالية:

- نتائج النموذج تبين أن متغير سعر البترول له علاقة مع مؤشر التطور المالي، مما يفسر اقتصاديا ان أي تغيير (تخفيض) في سعر البترول يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان المحلي في الجزائر؛
- ان متغير معدل التضخم له أثر على مع مؤشر التطور المالي ، وهذا يفسر اقتصاديا أن ارتفاع حجم التضخم يؤدي إلى فقدان القوة الشرائية لها وبالتالي ارتفاع الاسعار أي حدوث تضخم مما يستدعي رفع أسعار الفائدة على القروض وهذا يؤدي إلى تقليل الطلب على القروض.
- لا يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات وذلك نظرا إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري بعد 1990 مرحلة التحرير الاقتصادي؛

2. إختيار صحة الفرضيات:

من خلال دراستنا توصلنا إلى إثبات صحة الفرضيات المتبناة على ضوء النتائج الدراسة القياسية توصلنا أن الفرضية الرئيسية صحيحة؛ والتي تنص أن: إن انعكاس بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 2015-1980

الإقتراحات:

- ✓ تمكين الاقتصاد الوطني في ظل الانفتاح على السوق الخارجية، خاصة مع محاولة الجزائر دخول المنظمة العالمية للتجارة؛
- ✓ قيام الجزائر بإدخال إصلاحات جوهرية لمواجهة مختلف الاختلالات وعدم الاستقرار المالي نتيجة انخفاض أسعار النفط وأسعار الصرف؛
- ✓ تعزيز سلامة الاقتصاد الجزائري دون اللجوء إلى العائدات البترولية؛

✓ ملحق رقم 1 : قيم متغيرات نموذج دالة مؤشر التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 2015-1980

السنوات	المؤشرات الاقتصادية الكلية		مؤشرات الأزمات المصرفية
الوحدة	%	\$	% PIB
متغيرات	معدل التضخم INF	سعر البترول PP	معدل السيولة RI
0198	9,51	35,10	57,56
1198	14,65	39,50	57,02
2198	6,54	35,90	66,42
3198	5,96	30,50	70,99
4198	8,11	29,70	72,76
5198	10,48	28,90	76,84
6198	12,37	14,90	75,79
7198	7,44	18,60	79,67
8198	5,91	14,20	83,82
8919	9,30	16,90	72,79

61,77	16,65	26,22	0199
49,11	25,88	62,18	1199
51,94	31,66	18,44	2199
50,10	20,54	33,16	3199
45,31	29,04	53,53	4199
37,16	29,77	86,16	5199
33,00	18,67	20,29	6199
36,08	5,73	20	7199
42,37	4,95	14	8199
42,20	2,64	15	9920
37,82	0,33	59,28	0200
56,84	4,22	90,24	1200
62,72	1,41	24,25	2200
62,81	4,26	30,29	3200
59,26	3,96	66,38	4200
53,82	1,38	64,54	5200
57,28	2,31	85,65	6200
64,09	3,67	95,74	7200
62,98	4,86	86,99	8200
73,16	5,73	62,20	0920
69,05	3,91	80,2	0201
68,06	4,52	112,9	1201
67,95	8,89	111	2201
71,74	3,25	109,3	3201
79,41	2,91	100,2	4201
81,57	4,78	53,94	2015

✓ المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على : الصندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية والإحصائية،

http://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database. تاريخ الاطلاع: 20 اوت 2017

✓ البنك الدولي، دليل البيانات، <http://data.albankaldawli.org>، تاريخ الاطلاع: 20 اوت 2017

التهميش:

¹ مسعود درواسي، مفهوم التوازن والاستقرار في الفكر الاقتصادي ، اشارة لحالة الجزائر ، مجلة علوم والاقتصاد والتسيير والتجارة جامعة الجزائر العدد 14، 2006، ص 145.

² - how the IMF promotes global economic stability.

<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/globstab.htm> 05/07/2017

³ نبيل بوفليح، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة 2004-2000 ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص ص 251، 252.

المرجع نفسه، ص 252⁴

⁵ عادل زقريز، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص ص 192- 193.

عادل زقريز، مرجع سابق، 194⁶

* أنظر الملحق رقم 01